الامانة العامة

كليـة الحقـوق - جامعـة الإسكندريـة

بالاشتراك مع

معهد الشئون الدولية - بروما

مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادى فى اوروبا والعالم العربى

٢٢-٢٣ (فبراير) ١٩٩٩

الإســكندريــة

(دراســة)

مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادى فى العالم العربى

إعداد وتقديم

الدكتور / حسن ابراهيم

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	١
القسم الأول : استعراض مسارات وآليات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى خلال نصف قرن (١٩٤٩ - ١٩٩٩)	٣
القسم الثانى : استعراض وتقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة القائمة فى إطارها	٧
القسم الثالث : استعراض وتقييم المدخل التجارى للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى وانعكاساته على العمل الجماعى لتحرير التجارة العربية البينية	١٨
القسم الرابع : قوة الدفع الجديدة للتكامل الاقتصادى العربى / البرنامج التنفيذي لتفعيل السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)	٢٥
القسم الخامس : الخلاصة والاستنتاجات / نحو منظور استراتيجى قومى مستقبلى للتكامل والتكتل الاقتصادى العربى	٢٩

--------------------*

مقدمـــة

إن أى بحث فى التجارب الماضية أو الموقف الراهن لمسيرة التكامل والتكتل الاقتصادى العربى ، يعنى بالضرورة بحث اتجاهاته واحتمالاته المستقبلية . ولابد أن تعتبر نقطة الانطلاق فى التفكير ، بل وحجر الزاوية له ، بحث تطوير آفاق العلاقات الاقتصادية العربية / العربية وليس الاكتفاء بتشخيص الأمر الواقع ومشكلاته وعوائقه . ولا تعود بواعث ذلك فقط الى ضرورة التحدث باللغة التى يتحدثها العالم اليوم ، والأهمية المحورية للجانب الاقتصادى فى العلاقات الدولية المعاصرة ، وانتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية بل يرجع أيضا الى أن المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية ، تعتبر أمرا أكثر أهمية وضرورة وإلحاحا وملاءمة ، منه بين أي مجموعة إقليمية أخرى من الدول فى العالم ، وذلك لأسباب عديدة ، يأتى على رأسها من المنظور الاستراتيجى ، مجموعة مترابطة من العوامل ، تتلخص فى أن تطوير ودفع العلاقات الاقتصادية العربية / العربية نحو التكامل وليس مجرد التعاون ، يجعل منها أداة للتنمية والتقدم والقوة الذاتية والأمن القومى ، وسدا منيعا فى وجه المخاطر الدولية والإقليمية المحدقة بالوطن العربى ، وأساسا للحوار مع التكتلات الاقتصادية المتنامية والنظام التجارى العالمى الجديد . وتتميز أهمية وواقعية هذا الطرح للجانب الاقتصادي من العلاقات العربية ، بتوافر المقومات الضرورية والأساسية له ، ممثلة فى الموارد الضخمة والمتنوعة ، والتطورات والمتغيرات الاقتصادية القطرية ، التى تتطلب بإلحاح تجاوز حدود الكيانات الاقتصادية الوطنية الصغيرة ، والأسواق المحلية المحدودة ، إلى كيان اقتصادى إقليمى أكبر وأسواق أوسع ، بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادى الديناميكى ، وخلق فرص عمل متزايدة لمواجهة البطالة ، واستيعاب القوى العاملة من الأجيال الجديدة ، والإفادة الحقيقية من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير ، وتدفق الاستثمارات المترتبة عليها ، ومن ثم تنشيط حركة الموارد الأخرى المرتبطة بها ، والخدمات المساندة اللازمة لها . ومن البديهى أن هذا التطور والتسلسل ، لا يقيمه ولا يجعله ممكنا ، إلا إحياء ونهوض المشروع الاقتصادى القومى التكاملى ، المتمثل فى قيام السوق العربية المشتركة الموسعة الكبرى . ويتميز هذا المشروع عن أى تجربة اقتصادية اقليمية أخرى . سابقة أو لاحقة ، بين أى مجموعة اقليمية من الدول . أنه يرتكز -

وتشير تجربة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، عبر نصف القرن الماضى ، إلى اتجاه مبكر لاعطاء أولوية للجانب الاقتصادي من العلاقات العربية والعمل العربى المشترك . إلا أن هذه التجربة كانت - ولا زالت - تتعثر ، وتسفر عن أداء سلبى ونتائج متواضعة ، مما حال تماما دون قطف ثمارها ووصول نتائجها إلى الاقتصاد العربى والمواطن العربى ، فضلا عن القصور العربى المستمر عن ملاحقة المتغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة ، والتى تتمثل أبرز معالمها فى ظهور وانتشار التكتلات الاقتصادية ، وتطور وسطوة النظام الاقتصادى والتجارى العالمى الجديد ، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتحالفات الاستراتيجية والاندماجات بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى .

يتضح من ذلك كله بجلاء ، أن مستقبل الوطن العربى ، وحجر الزاوية فى عملية إعادة صياغة ودفع العلاقات الاقتصادية العربية / العربية ، ودور منظومة العمل العربى المشترك فى مجملها فى ذلك ، تنطلق جميعا من ركيزة أساسية هى بلورة وإطلاق المشروع الاقتصادى القومى التكاملى من عقاله ، ومنحه مساندة مطلقة من العزم السياسى والإرادة الجماعية للحكومات والشعوب العربية على السواء . وربما كان من أوضح التوجهات التى عبرت عن ذلك بوضوح خلال الفترة الأخيرة ، المناداة بأهمية قيام السوق العربية المشتركة الكبرى ، من قبل العديد من قادة الدول العربية والتى تعتبر النواة والقاعدة لها ، (السوق) التى سبق أن أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ . وتتضح هذه التوجهات أيضا فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والقرار الصادر عن مؤتمر القمة العربى بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ بهذا الشأن ، ثم قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى تنفيذا له ، بإقرار (البرنامج التنفيذى) لمشروع (المنطقة) . ويتضح ذلك أيضا فى القرارات الاقتصادية الهامة الصادرة عن كل من المؤتمر البرلمانى العربى السابع المنعقد فى مايو ١٩٩٧ بالقاهرة والمؤتمر البرلمانى العربى الثامن المنعقد فى نواكشوط فى يونيو ١٩٩٨ بشأن مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، ثم قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر عن دورته الثامنة والستين على المستوى الوزارى بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٩٨ ، بإقرار (البرنامج التنفيذى) لاستئناف تطبيق السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية على ثلاث مراحل ، طبقا لخطة عمل وجدول زمنى يبدأ فى أول يناير عام ٢٠٠٠ وينتهى فى أول يناير عام ٢٠٠٢ .

------------------*

(القسم الأول)

استعراض مسارات وآليات التعاون والتكامل الاقتصادي العربى
خلال نصف قرن (١٩٤٩ - ١٩٩٩)

---

١ - قنوات العلاقات الاقتصادية العربية :

(أ) القنوات الثنائية الحكومية : بدأت العلاقات الاقتصادية العربية بهذه القنوات فى تجاربها المبكرة ، وأضيفت إليها القنوات الجماعية والمتعددة الأطراف فى مرحلة لاحقة ، والتى اكتسبت أهمية أكبر فى حقبتى الستينات والسبعينات ، ثم انتكست وتراجعت ، لتعود وتفسح مكانها من جديد للصيغ الثنائية فى عقد التسعينات ، على حساب العمل الاقتصادى الجماعى ، وتنظمها اتفاقيات اقتصادية ، ولجان مشتركة تشرف على تنفيذها ، وتجتمع دوريا بمستويات مختلفة .

(ب) القنوات تحت الإقليمية والمتعددة الأطراف الحكومية : شهدت العلاقات الاقتصادية العربية عدة صيغ من التعاون أو التكامل بين تجمعات جزئية من الدول العربية ، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومجلس التعاون العربى ، واتحاد الجمهوريات العربية ، واتحاد المغرب العربى ، ومجموعة إعلان دمشق . وقد اتخذت هذه القنوات أشكالا مختلفة من التعاون أو التكامل الاقتصادى ، يتراوح بين تنظيم العلاقات فى مجالات محددة وباتفاقيات وآليات متنوعة ، أو إقامة مناطق تجارة حرة ، أو التحرك نحو الاندماج الاقتصادى فى صورة اتحاد اقتصادى كامل فى نهاية المطاف ، وقد حققت هذه القنوات درجات متفاوتة من التحرك نحو أهدافها ، تتراوح بين النجاح النسبى والتقلب والتباطؤ والتجميد .

(ج) القنوات الجماعية (المشتركة) الحكومية : تتمثل هذه القنوات ، فى العمل الاقتصادى العربى المشترك ، فى اطار جامعة الدول العربية ومنظومة المؤسسات والاتفاقيات والمواثيق العربية الجماعية . وقد تراوحت فى طبيعتها ومداها بين تنظيم التعاون الاقتصادى الكلى أو التعاون الجزئى فى مجالات متخصصة ومحددة ، وبين الانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادى الشامل ، من خلال (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، وتضم هذه القنوات : المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية النوعية ،

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومجموعة المنظمات العربية المتخصصة ، ومجموعة المؤسسات المالية العربية ، وما انبثق عنها من اتفاقيات فى مجالات التجارة والاستثمار والمال والضرائب والعمالة .. الخ ، وقرارات لتنظيم التعاون أو التكامل أو التنسيق .

(د) القنوات غير الحكومية : تتخذ هذه القنوات ، من حيث تكوينها الجغرافى ، نفس المسارات الحكومية ، حيث يوجد منها ما هو ثنائى أو تحت الإقليمى أو الجماعى ، وتضم أجهزة وفعاليات اقتصادية من القطاع العربى الخاص أو المختلط . ومن أهم اشكالها وروابطها العضوية ، الاتحادات العربية النوعية المتخصصة ، واتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، ومجالس رجال الأعمال ، والشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال خاصة أو مختلطة .

٣- مداخل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي :

(أ) مدخل التبادل التجارى : ظل هذا المدخل يحوز أولوية قصوى وأهمية خاصة ، منذ بدايات العمل الاقتصادى العربى المشترك على مختلف مستوياته وحتى الآن . وقد تمثلت انطلاقته الأولى فى (اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت) عام ١٩٥٤ ، ثم فى القرار رقم (١٧) المنشئ للسوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ والقرارات اللاحقة والمكملة له ، فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى صدور القرار رقم (١٠٩٢) فى ١٩٩٨/١٢/٣ لاستئناف وتفعيل السوق العربية المشتركة ، وكذلك (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) عام ١٩٨١ ، والتى صدر برنامج تنفيذى لها عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٩٧ ، يهدف إلى إنشاء (منطقة تجارة حرة عربية كبرى) على مدى عشر سنوات تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ .

(ب) المدخل المالى والاستثمارى : ويتجسد هذا المدخل فى الاتفاقيات المنظمة للاستثمار العربى ، التى صدرت خلال عقدى السبعينات والثمانينات ، عن كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والتى تمنح ضمانات وتسهيلات مختلفة لحركة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية بين الدول العربية ، وتنشئ آليات ومؤسسات جماعية مختلفة لرعايتها ، ومن أهم أجهزتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والتى تضم اختصاصاتها أيضا جانبا ينعكس على التجارة العربية ، هو برنامج ضمان ائتمان الصادرات .

وصندوق النقد العربى ، الذى انبثقت عنه أيضا ترتيبات تتعلق بالتجارة العربية ، بدأت بتسهيلات ميزان المدفوعات للتسويات المرتبطة بالمبادلات التجارية العربية ، وانتهت ببرنامج تمويل التجارة العربية ، ويندرج تحت هذا المدخل أيضا الشركات العربية المشتركة القابضة أو النوعية ، التى أقامها كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ويبلغ عددها حوالى (١٥) شركة . وقد قامت فى ظل تحسن مناخ الاستثمار العربى الذى حققه هذا المدخل ، مئات الشركات العربية المشتركة برؤوس أموال خاصة أو مختلطة ، فى مجالات الخدمات والصناعة والزراعة . ويندرج فى ذلك أيضا المشروع الذى سبق أن أعده مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء (إتحاد عربى للمدفوعات) .

(جـ) المدخل الإنمائى : ويتضمن هذا المدخل فى إنشاء الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، والذى يختص بتقديم التمويل لمشروعات التنمية ، ثم أضاف إلى نشاطه مؤخرا برنامجا لتمويل استثمارات القطاع العربى الخاص ، رصد له الصندوق مبلغ (٥٠٠) مليون دولار ، ويندرج فى هذا المدخل أيضا جهود ومحاولات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتوحيد التخطيط الإنمائى بين الدول الأعضاء ، ومحاولة جامعة الدول العربية وضع خطة خمسية إنمائية عربية موحدة ، ومحاولة إعداد إطار للتضامن الإنمائي العربى يتمثل فى (عقد التنمية العربية) الذى سبق أن أقره مؤتمر القمة العربى العاشر فى عمان ... بالاضافة الى وثيقة الاستراتيجية الاقتصادية التى أقرتها قمة عمان عام ١٩٨١ ، ووثيقة استراتيجية وبرامج عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للسنوات العشر القادمة التي أقرها المجلس عام ١٩٩٧ .

(د) مدخل التنسيق الاقتصادى : ويتمثل ذلك فى جهود ومحاولات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لإيجاد أنماط مختلفة من التنسيق الاقتصادى بين الدول الاعضاء ، سواء على مستوى السياسات الكلية ، بإصدار اتفاقيات أو قرارات فى مجالات الضرائب والسياسات المالية والنقدية ، أو على مستوى القطاعات الإنتاجية ، مثل دراسات وأنماط التنسيق الصناعى فى عدد من القطاعات الحيوية ، وتندرج فى ذلك أيضا إنجازات المجالس الوزارية النوعية العاملة فى نطاق جامعة الدول العربية ، وعلى رأسها مشروع الربط الكهربائى بين المشرق والمغرب العربى .

(هـ) مدخل القوى العاملة : ويتمثل فى إنشاء (منظمة العمل العربية) ، وما صدر عنها وعن جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ، من مشاريع اتفاقيات لتنظيم وتشجيع انتقال العمالة العربية بين الدول العربية و ومعاملتها فيها ، ومحاولات مجلس الوحدة الاقتصادية لإصدار (بطاقة شخصية موحدة) لتسهيل حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء .

(و) مدخل التعاون الفنى القطاعى : ويندرج فى ذلك كافة المنظمات العربية المتخصصة العاملة فى نطاق الجامعة العربية ، ومجموعة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذلك الاتحادات والروابط المهنية العربية التى تمارس نشاطاتها فى مجالات نوعية متخصصة ، تشمل طوائف العاملين فيها .

(ز) مدخل النقل والمواصلات والطاقة : ويشمل اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية ، وأعمال مجلس وزراء النقل العرب ، وشبكة الربط الكهربائي بين الدول العربية وأعمال مجلس وزراء الطاقة العرب ، وجهود مجلس وزراء الاتصالات العرب ، والقمر الصناعى العربى ، والشركة العربية للنقل البحرى ، والشركات العربية المشتركة الأخرى للنقل القائمة بين مجموعات من الدول العربية ، مثل شركة الملاحة العربية المتحدة وشركة الاتحاد العربى للنقل البرى .. الخ .

-------------------*

(القسم الثانى)

استعراض وتقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة القائمة فى إطارها

تعتبر (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، خطوة رائدة ومتطورة على طريق التكامل الاقتصادي العربى ، واستجابة للمد القومى والمتطلبات الاستراتيجية لإقامة تكتل اقتصادي عربي . وهى بمثابة إطار مرن لتحقيق التكامل ، على مراحل متدرجة يقررها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وفقا لمسار العمل وتقدمه فى عملية بناء التكامل . ولا زالت هذه الاتفاقية هى الأداة الملائمة ، الآلية العربية المشتركة الوحيدة ، المؤهلة لبناء المشروع الاقتصادي العربى القومى .

وقد قرر المجلس فى مستهل أعماله عام ١٩٦٤ ، أن يختار المدخل التجارى (التبادلى) ، المتمثل فى إقامة السوق العربية المشتركة ، كأول خطوة تطبيقية يتخذها على طريق التكامل . وقد كان هذا الاختيار سليما ، باعتبار أن تحرير التجارة يحقق فى المدى القصير مزايا هامة وملموسة لكافة الدول الأطراف ، كقاسم مشترك للمصالح فيما بينها ، أما فى كل من المدى المتوسط والبعيد ، فإن التجارة تلعب أيضا دور (محرك النمو) و (قاطرة الاستثمار) وهو دور يؤدى إلى زيادة الإنتاج السلعى والخدمى ، وجذب وتكثيف الاستثمارات الإنتاجية ، وزيادة فرص العمل ، وامتصاص البطالة ، وحفز التطور التكنولوجى ، وتنميه الصادرات ، وإعادة توزيع الموارد على أسس من المزايا النسبية والتنافسية ، والإفادة من خصائص السوق الواسعة والإنتاج الكبير ، ورفع معدلات النمو الاقتصادى ، وزيادة القيمة المضافة فى الاقتصاد الوطنى .

١ - استعراض تجربة السوق العربية المشتركة :

(أ) أنشئت (السوق العربية المشتركة) بمقتضى القرار رقم (١٧) ، الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ ، وما صدر من قرارات لاحقة مكملة له ، وبدء تطبيقها أول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمنى يشتمل على مراحل متدرجة . وقد صدر فيما بعد قرار المجلس رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩، بتقليص مراحل (السوق) ، التى كانت تحدد خطوات تحرير التجارة بثمانية مراحل (من ١٩٦٥/١/١) حتى (١٩٧١/٧/١)، إلى ـــ

مراحل انتهت فى (١٩٧٠/١/١) وهذا يعنى تحقيق نجاح فى المراحل الأولى ، يبرر اختصار المدة المقررة للمراحل الأخيرة . وبذلك اكتمل التحرير الكامل للتجارة بين دول (السوق) ، من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية . وعلى ذلك فإن(السوق) تعتبر - فى طبيعتها وجوهرها - (منطقة تجارة حرة) ، قامت قانونيا وفعليا فى هذا التاريخ ، بين الدول الأطراف بها ، ولو لم تنص صراحة على هذه التسمية الاصطلاحية .

(ب) من المعلوم أن العضوية الكاملة فى (السوق) ، مفتوحة أمام الدول الأعضاء بالمجلس. وبناء على ذلك انضمت إلى (السوق) فى بدايتها أربع دول عربية ، أعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلسها وهى (الأردن ، سوريا ، العراق ، مصر) ، التى صدّقت على قرار (السوق)، ثم اتسعت دائرة العضوية فيما بعد ، لتشمل ثلاث دول أخرى هى (ليبيا ، موريتانيا ، اليمن) ، وتضاف إليها دولة (فلسطين) التى تقوم حاليا باتخاذ اجراءات الانضمام . وتبقى ثلاث دول أخرى أعضاء بالمجلس ، لم تتخذ خطوات الانضمام إلى (السوق) حتى الآن هى : (الإمارات ، السودان ، الصومال) .

(جـ) ظلت (السوق) فى حالة تطبيق كامل - نصا وروحا - حتى أواخر حقبة السبعينات ، وبعد ذلك أخذت تنعكس عليها سلبيات الأوضاع والأزمات الطارئه فى المنطقة ، والتقلبات فى العلاقاتالعربية الثنائية والجماعية .

(د) انعكست الآثار والتطورات الاقتصادية العربية الإيجابية والسلبية فى تطبيق قرار واتفاقية (السوق) على أرقام تجارتها البينية . كان التزام الدول الأطراف بتطبيق (السوق)، التزاما عاليا فى السنوات الخمس عشرة الأولى لنفاذها ، وقد انعكس ذلك بوضوح على حجم مبادلاتها التجارية ، خلال السنوات المعاصرة ثم اللاحقة لاكتمال مراحل تطبيق (السوق) . ويدل على ذلك زيادة تجارتها البينية من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ (رغم محدودية هياكلها الإنتاجية آنئذ). ثم انخفض هذا الرقم تدريجيا حتى وصل إلى ٦٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، وكان من أهم أسباب ذلك تجميد عضوية مصر فى (السوق)، وبالتالى خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأطراف من نطاق التجارة المحررة علما بأن هذه الفترة قد شهدت نموا كبيرا فى إجمالى التجارة الخارجية العربية يتجاوز كثير معدل نمو التجارة البينية العربية عموما وبين دول

(السوق) بوجه خاص . وقدعادت معدلات التجارة البينية لدول (السوق)، إلى النمو من جديد ، لتصل إلى رقم ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ ثم ١١٩٦,٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ ، ثم ١٤٤٤,٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ . ويلاحظ أن هذا الرقم الأخير يظل يمثل نسبة هامة من التجارة البينية بين دول (السوق) إلى تجارتها البينية العربية تبلغ حوالى ٤٥٪ .

(هـ) يرجع التطور العكسى (الانكماشى) للتجارة البينية لدول (السوق) خلال حقبة الثمانينات : إلى تعثر تنفيذ أحكام(السوق)، وضعف الالتزام بأحكامها ، واضطراب العلاقات العربية ، وتجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية ، مما أثر سلبا علي مسيرتها وفاعليتها ، رغم تعاظم واتساع فرص التجارة خلال هذه السنوات ، بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية ، والقرب الجغرافى للأسواق . أما العودة إلى نمو معدلات التبادل التجارى بين دول (السوق) منذ بدء حقبة التسعينات ، فانه يرجع - إضافة الى هذين العاملين - إلي تنامى العلاقات الاقتصادية فيما بينها بوجه عام ، وعودة مصر إلى العمل العربى المشترك ، وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة ، وانفتاح الأنظمة الاقتصادية العربية بفعل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادى (ومن ضمنها تحرير السياسات التجارية). و تدل تلك المؤشرات على الأثر الإيجابى المباشر والبعيد المدى ، للتحرير الكامل للتبادل التجارى ، على نمو معدلاته بين الدول الأطراف ، والعكس بالعكس . ولا شك أن هذا الأثر التحريرى يمكن أن يتضاعف الآن ، بالعودة إلى التحرير الكامل والفعال للتجارة ، مع أهمية استحداث وتطبيق تدابير ونشاطات موازية لتنمية التبادل التجارى بين الدول الأطراف .

(و) طبيعة (السوق) بين صيغة (منطقة التجارة الحرة) وصيغة (الاتحاد الجمركى):

* رافق القرار رقم /١٧ بإنشاء (السوق) - (أى منطقة تجارة حرة) ، صدور القرار رقم /١٩ بتوحيد التعرفة الجمركية (أى إقامة الاتحاد الجمركى) . وفى الوقت الذى حدد فيه القرار الأول قواعد وآليات ومراحل بناء منطقة التجارة الحرة ، لم يشتمل القرار الثانى على مثل هذه القواعد والآليات التفصيلية ، واكتفى بالنص على توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات ، تبدأ من أول عام ١٩٦٥ ، وتوحيد الرسوم الجمركية وغيرها (تجاه الدول الأخرى) خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٧٠ ، وفقا للخطوات التى يرسمها المجلس . ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية فعلية لهذا القرار ، باستثناء إعداد بعض الدراسات التحضيرية لتوحيد التعرفات الجمركية ، ووضع مشروع للتشريع الجمركى الموحد .

* تم تعديل وادماج القرار رقم /١٩ مع القرار رقم / ١٧ فيما بعد ، بمقتضى قرار المجلس رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢ . بإضافة فصل جديد إلى القرار الأول بعنوان : (التعرفة الجمركية الموحدة) ، يشتمل على نفس نص القرار رقم /١٩ ، مع إضافة فقرة جديدة تنص على : البدء بتنفيذ توحيد التعرفة فى ١٩٧٢/١/١ . ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية للقرار الجديد (باستثناء بعض الدراسات التحضيرية أيضا) .

* يعنى ذلك ويترتب عليه بالضرورة ، عدم تحول الطبيعة الاقتصادية والهيكلية للسوق العربية المشتركة ، حتى الآن ، من صفة (منطقة التجارة الحرة) إلى صفة (الاتحاد الجمركى)، وإن كانت ملتزمة بإنجاز بهذا التحول قانونيا بمقتضى القرار رقم (٤١١) المشار إليه أعلاه ، فى مرحلة لاحقة فى المستقبل .

(ز) صدر قرار المجلس رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣ عن دورته رقم (٦٨) على المستوى الوزارى ، بشأن تفعيل السوق العربية المشتركة ، وقد اعتمد القرار (البرنامج التنفيذى) الخاص بتحقيق هذا التفعيل . ويشتمل البرنامج على خطة عمل وجدول زمنى فى هذا الشأن ، يمتد بين يناير ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠٢ ، وأعمال تحضيرية له خلال عام ١٩٩٩ . ويترتب على هذا القرار ، إعادة التحرير الكامل للتجارة فى ظل (السوق) من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية . ويترتب على تنفيذ البرنامج المذكور إنشاء منطقة تجارة حرة كاملة خلال سنتين فقط بين الدول الأطراف ، مع فتح باب الانتساب للدول الأخرى للارتباط بالمنطقة طبقا لبروتوكولات تعقد مع كل منها على حدة .

٣- استعراض أهم إنجازات المجلس فى المجالات الاقتصادية الأخرى :

(أ) ترافق العمل المشترك على صعيد التحرير الكامل للتجارة ، فى إطار (السوق) ، مع خطوات وإنجازات اقتصادية أخرى ، كان يمكن أن يترتب على المضى إلى مدى أبعد فيها ، أن تؤدي إلى نمو معدلات التجارة البينية وتحقيق صيغ فعالة للتكامل الاقتصادى بين الدول الأطراف .

(ب) تجدر الإشارة إلي أن بعض هذه الجهود المشار إليها أعلاه ، قد اتخذت صورة مبادراه أحيلت إلى جامعة الدول العربية لتنفيذها على المستوى العربى الجماعى الشامل ، وأقرر بناء عليها بالفعل اتفاقيات جماعية شاملة أو مؤسسات للعمل الاقتصادى المشترك تضم كافة الدول العربية ، وأخذ الكثير منها طريقه إلى التنفيذ منذ سنوات ، مثل اتفاقية صندوز النقد العربى ، واتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) ، واستراتيجية العمل العربى المشترك

(حـ) أهم إنجازات المجلس فى القطاعات الاقتصادية الأخرى الموازية لتحرير التجارة فى إطار (السوق) :

* المدخل الإنتاجى : أعدت دراسات جادة ومقترحات محددة، ومشروع (بروتوكول) للتنسيق الصناعى القطاعى ، وقواعد وأنماط للتنسيق الإنتاجى فى عدد من القطاعات .

* المدخل الاستثمارى : تم إصدار اتفاقيتين لتنمية وحماية الاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار ، وتأسيس أربع شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برؤوس أموال حكومية ، فى أربع قطاعات اقتصادية رئيسية هى : التعدين ، الثروة الحيوانية ، الدواء والمستلزمات الطبية ، الاستثمار الصناعى . كما تم إعداد مشروع قانون عربى موحد للشركات المشتركة ، أحيل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعى لبحثه فى حينه . ويقوم المجلس حاليا بطرح مبادرات ودراسات لتأسيس أربع شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برأسمال عربى خاص ، فى مجالات : التسويق ، التعبئة والتغليف النقل المتعدد الوسائط ، التأجير التمويلى .

* المدخل الإنمائى : وضعت دراسات ونماذج للتخطيط الإنمائى والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في إطار جماعى ، ومشروع مبدئى لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربى المشترك ، أحيلت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعى ، وصدرت بها من القمة العربية العاشرة فيما بعد (وثيقة الاستراتيجية).

* المدخل الفنى : تم إنشاء عدد كبير من الاتحادات النوعية (٢٣ اتحادا حتى الآن) ، تقع فى نطاقها عشرات القطاعات ومئات المؤسسات والهيئات الإنتاجية / السلعية والخدمية فى الدول العربية ، وتعمل جميعا حتى الآن تحت مظلة المجلس ، وكذلك جرى إنشاء المكتب المركزى العربى للاحصاء فى نطاق الأمانة العامة، وتقديم معونات فنية للدول أعضاء المجلس فى هذا المجال .

* المدخل المالى والنقدى: قام المجلس بإعداد مشروعات اتفاقيات/ مؤسسات لكل من : صندوق النقد العربى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (أقرتها الجامعة العربية فيما بعد) واتفاقيات فى المجال الضريبى ، ومشروع اتحاد عربى للمدفوعات .

* مدخل النقل والمواصلات : تم إعداد مشروع (اتفاقية تنظيم النقل بالعبور / الترانزيت) ، الذى أحيل الى الجامعة العربية وتم إصدارها ، ومشروع شركة عربية مشتركة للنقل البرى لم تدخل مرحلة التأسيس ، وتم تطويرها إلى دراسة تجرى الآن لتأسيس (شركة عربية مشتركة للنقل المتعدد الوسائط) .

* مدخل القوى العاملة : تم إقرار اتفاقيتين فى قطاع التأمينات الاجتماعية ، وقواعد ومشروع بطاقة شخصية لانتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء .

٣- جهود التقييم والمتابعة والتطوير :

(أ) - عمليات التقييم والمتابعة الدورية : شهد المجلس سلسلة من عمليات التقييم والمتابعة ، التى أجريت بواسطة لجان وزارية محدودة أو (فرق عمل) على مستوى الخبراء ، وعرضت نتائجها بعد ذلك على المجلس ، واتخذ القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها ، لتنفيذ المقترحات والتوصيات المطروحة . وقد أجريت هذه العمليات فى الأعوام ١٩٧٢، ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ (آخرها الاستراتيجية الجديدة لبرامج عمل المجلس) . وقد كان من أهم ثمار هذه الجهود ، إقرار البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجارى بين دول (السوق) ودول المجلس بوجه عام ، ووضع عدة اتفاقيات ، وإعداد دراسات لمشروعات وبرامج ، واستحداث بعض الآليات الجديدة فى العمل .

(ب) وثيقة استراتيجية وبرامج عمل المجلس والعمل الاقتصادى العربى المشترك للسنوات العشر القادمة : تقدمت الأمانة العامة بمبادرة هامة الى الدورة الـ (٥٨) للمجلس ، تهدف إلى انتهاج أسلوب التخطيط الاستراتيجى لأعمال المجلس . وقد لقيت هذه المبادرة تشجيعا من المجلس ، ووجه إلي عقد اجتماع (فريق عمل) من صفوة الخبراء الاقتصاديين العرب ، للنظر فى المشروع المقدم من الأمانة العامة ، مع ملاحظات الدول الاعضاء بشأنه . وقد ضم (الفريق) الذى اجتمع لهذا الغرض ، مجموعة من الاقتصاديين البارزين الأكاديميين والممارسين ورجال الأعمال ، من خيرة الاقتصاديين العرب . وأسفرت أعمال (الفريق) عن إعداد وثيقة (تقريروتوصيات) حول (جدول أعمال استراتيجى) للمجلس خلال السنوات العشر القادمة (١٩٩٨ - ٢٠٠٧) . وصدر قرار من المجلس فى دورته الخامسة والستين باعتماد الاستراتيجية ، وتكليف الأمانة العامة بإعداد خطوات التنفيذ ، واقتراحها فى صورة مشروعات قرارات للعرض على المجلس ، للبدء فى تطبيق الاستراتيجية .

(جـ) تطوير العمل فى (السوق) وفى المجلس فى ضوء مشروع الاستراتيجية والمتغيرات الاقتصادية الجارية : كان من أهم الخطوات المتخذة خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ ، على صعيد هذا التطوير ، صدور قرارات هامة من المجلس ، بشأن تفعيل وتعميق (السوق) ، دعا فيها الدول الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها فى إطار (السوق) ، بتحرير التبادل التجارى فيما بينها بالكامل ، وتكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير نصف سنوى عن سير التطبيق وتقييم نتائجه ، ودعوة دول المجلس غير الأطراف فى السوق للانضمام إليها فى أقرب وقت ممكن ، والموافقة على إنشاء (آلية انتساب) للسوق ، تتيح للدول العربية الأخرى غير الاعضاء بالمجلس ، الدخول فى ترتيبات خاصة لتحرير التجارة مع دول (السوق) .

(د) توصيات الندوة العربية حول (السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية) - ٨.٧ أبريل / نيسان ١٩٩٦ : أسفرت هذه الندوة التى عقدت تحت رعاية السيد الدكتور رئيس مجلس وزراء مصر ، وبمشاركة عدد من السادة الوزراء المصريين والعرب المعنيين ، عن عدد من النتائج والتوصيات الهامة ، التى أكدت على تفعيل (السوق) الحالية ، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وصولا إلى (السوق العربية المشتركة) الموسّعه فى المستقبل .

٤- تقييم تجربة السوق العربية المشتركة في إطار المجلس :

١- أهم الإيجابيات :

(أ) أكدت تجربة (السوق) قدرة الدول العربية على خوض غمار التحرير الكامل للتبادل التجاري العربى ، والتعامل مع نتائجه ، وقطف ثماره .

(ب) تمثل (السوق) تمهيدا حقيقيا للإقدام فيما بعد ، على طرح مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبري)، الذى أسهمت الأمانة العامة فى طرح اقتراحاته فى صورتها الأولى ، ثم جرى إقراره على صعيد العمل الاقتصادي العربى المشترك ، بعد أن حاز دعما سياسيا حاسما من مؤتمر القمة العربي الأخير المنعقد بالقاهرة في يونيو / حزيران ١٩٩٦ . إلا أن هذا المشروع فى صورته النهائية التى تم اصداره بها ، لا يلبى الضرورات الملحة لإعطاء قوة دفع حقيقية للتجارة العربية البينية ، وتمهيد الأرضية الملائمة للتكامل الاقتصادى .

(ج) أسفرت السنوات الخمس عشرة الأولى من تجربة (السوق)عن حدوث زيادة كبيرة في حجم ومعدلات نمو التجارة البينية لدول (السوق) ، رغم محدودية الهياكل الإنتاجية آنئذ ، واختلاف الأنظمة الاقتصادية والتجارية ، ومحدودية عدد دول السوق ذاتها.

(د) إن (السوق) و (المجلس) يضمان دولا عربية من مختلف أقاليم الوطن العربي ، فى شرقه ووسطه وغربه ، والانضمام إليهما مفتوح لكافة الدول العربية .

٢ - أهم السلبيات :-

(أ) التباطؤ في السنوات الأخيرة في تنفيذ التزامات تحرير التجارة في إطار قرار المجلس رقم (١٧) المنشىء (للسوق) ، والقرارات اللاحقة المكملة له ، مما أعاق الانطلاق الحقيقي لمسيرة (السوق) ، كنموذج قابل للنجاح ، يجذب باقي الدول العربية للانضمام للمجلس أو الانتساب إلى (السوق).

(ب) القصور في اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانتقال (بالسوق) من مرحلة (منطقة التجارة الحرة)، إلى مرحلة (الاتحاد الجمركى) ، عدم إمكانية تطوير ودفع التجربة نحو ظهور سوق مشتركة حقيقية ، كمرحلة ثالثة محددة (بعد الاتحاد الجمركى) فى أى مسيرة للتكامل الاقتصادى .

(جـ) عدم التطابق بين عضوية المجلس وعضوية (السوق) ، حيث لم تنضم بعض دول المجلس الى (السوق) حتى الآن ، مما يخلق فجوة في العمل في المجلس ، بين نوعين أو درجتين من الالتزام بأهداف اتفاقية الوحدة ومسيرة المجلس فى تطبيقها المتدرج ، بما يؤدى إلى إضعاف فاعلية تحرير التجارة ، حتى لو تحقق التحرير بالكامل لها ، لأن اتساع حجم السوق الموحد والمحرر الكبير أمام صادرات الدول الأطراف فيه ، هو جزء من نجاح أي تجربة إقليمية لتحرير التجارة ، وتنشيط الاستثمارات ودعم النمو فيها اعتمادا على ذلك ، ومن ثم المساعدة فى بلورة اتجاهات وأولويات التكامل الاقتصادى .

(د) أدى تراجع مسيرة (السوق) نسبيا ، الى عدم شعور الدول الأطراف بمزاياها وآثارها الهامة الكاملة ، المتوقعة و الممكنة .

٣ - أهم الصعوبات :

(أ) صعوبات تتعلق بالدول الأطراف في (السوق) :

* ضعف فاعلية القرار السياسي بدءا من عملية اتخاذ القرار ، وحتى توافر روح الالتزام به والانضباط فى تنفيذه ، على طريق تطبيق (السوق) ، رغم ما (للسوق) والمجلس من طابع تعاقدي إلزامي .

* الانعكاسات السلبية الضارة للتقلبات في العلاقات السياسية بين الدول العربية ، على التبادل التجاري بوجه خاص ، والتعاون الاقتصادي عموما ، وعلى روح وفاعلية واستقرار العمل الاقتصادى العربى المشترك فى مجمله ، وقدرته على التطور والنمو .

* عدم توافر التقييم والإدراك الكافي لدى الجهات المختصة في الدول الاعضاء ، للإيجابيات والمزايا الاقتصادية البعيدة المدى ، التى ينطوي عليها تفعيل المدخل التجاري كأداة للتكامل ، انطلاقا من توسيع السوق العربي أمام صادراتها ، وراء أسوار أسواقها القطرية المحدودة .

* تراجع التعاون التجارى العربى سلبيا الى الاتفاقيات الثنائية لتبادل الأفضليات التجارية بين دول (السوق) ، على أساس انتقائي بجداول للسلع أو مناطق تجارة حرة ثنائية غير فعالة ، رغم تفوق الأسلوب المتعدد الأطراف في حجم المزايا (إلغاء كافة الرسوم والقيود) ، وحجم السلع المستفيدة (شمول كافة السلع) ، وطبيعة التحرير

(عدم الحاجة إلى التفاوض الدوري لتعديل الجداول السلعية) ، والتوافق مع قواعد الجات / المنظمة العالمية للتجارة (السماح بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية بضوابط ومعايير معينة ، وحظر الأفضليات الانتقائية للسلع المتبادلة) .

* غياب التنسيق الاقتصادى ومن ثم عدم الربط بين البعد الإنتاجي والبعد التبادلي للتكامل الاقتصادي ، في نطاق المجلس و(السوق) ، اللذان يمثلان ويعتبران إطارا صحيحا وممكنا للتكامل الشامل .

(ب) صعوبات تتعلق بمحمل الاقتصاد العربي والعمل المشترك :

* عدم توافر وضوح الرؤية لدى الدول العربية ، حول العلاقة بين مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، المستهدفة في نطاق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، و(منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى) القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية ، والتي انضم معظم أعضائها إلى الاتفاقية الأولى . علما بأن (السوق) يمكن أن تمثل - في حالة تفعيلها - مرحلة متقدمة أكثر ، بالتحرير الفورى والكامل للتجارة ، الذى تحقق قانونا وفعليا ، ثم بالتحول مستقبلاً الى اتحاد جمركي ثم إلى سوق مشتركة كاملة بصورة متدرجة ومنظمة .

* التخوف غير المبرر من نقص حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض الدول بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية ، رغم أن فوائد ومكاسب التحرير أعظم أهمية وتنوعا ، (من مختلف الزاويا والمبررات الاقتصادية ، الواضحة والقطعية) ، وأكثر ربحية بكثير(من الناحية النقدية فى عوائد الصادرات) ، من عوائد الرسوم الجمركية .

* استمرار الطابع التقييدي للواردات في عدد من الدول الأطراف ، باستخدام القيود غير الجمركية ، واستمرار الطابع التعقيدي للإجراءات التجارية والجمركية ، التي تبدد الكثير من الوقت والجهد والمال ، وترهق المصدرين والمستوردين ، وتضعف تدفقات التجارة .

* نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى عدد من الدول العربية (ولاسيما الدول الأقل نموا) ، لتمويل الواردات من الدول العربية ، وعدم كفاية أو مرونة البرامج المشتركة الحالية لتمويل التجارة البينية .

* عدم الاهتمام بإيجاد مستوى أو نمط من التنسيق العربي المرن للقطاعات ذات الأولوية القصوى للاقتصاد العربي ، قطريا وقوميا ، والتي تتمتع فيها بمزايا نسبية يمكن أن تتحول إلى مزايا وقدرات تنافسية ، من خلال خصائص الإنتاج الكبير وإمكانيات وآثار التكامل ، ومن ثم يجرى التركيز عليها باجراءات التنسيق والمشروعات المشتركة وحوافز الاستثمار .. الخ ، مما يتيح للهياكل الإنتاجية العربية بالتالى ، تقديم مزيد من السلع التي تدخل الى تدفقات التجارة البينية .

* تشتت جهود التكامل الاقتصادي الدول العربية بين تنظيمات جزئية شبه إقليمية للتكامل الاقتصادي ، ومناطق تجارة حرة بين ثنائيات أو مجموعات مصغرة من دول عربية ، أو بين دول عربية و دول غيرعربية . و يمكن أن تكون هذه التطورات على حساب التكامل أو على الأقل تحرير التجارة الجماعي فيما بينها ، وتضعف الآمال في التوصل إلي ترتيبات تكاملية عربية جماعية أو في نجاحها مستقبلا . وعلى العكس ، فإنه يمكن أن تكون هذه التنظيمات الثنائية وشبه الإقليمية ، عامل قوة للتكامل الجماعى ، فى حالة ترابطها وعملها معا ، ضمن إطار تنسيقى شامل ، يحقق التوافق فيما بينها ، ويتجه بها جميعا نحو هدف دعم التكامل الجماعى فى نهاية المطاف .

* النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي ، مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات والتسويق والترويج والتعبئة والتغليف .. الخ .

* التخوف غير المبرر لدى الدول العربية ، من آثار تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها ، رغم أن المصدر الحقيقي لأخطار المنافسة (المشروعة أوغير المشروعة) يأتي من دول غير عربية ، ويزداد أثرا مع الاتفاقيات المتوقعة لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول عربية ودول أوتكتلات متقدمة صناعيا . علما بأن المنافسة العربية محدودة الأثر أو الضرر أصلا ، بسبب تقارب مستويات الكفاءة الإنتاجية ، والمحدودية النسبية للسلع القابلة للتداول حاليا ، وإن كان المستهدف والممكن هو توسيع وتنويع دائرتها مستقبلا ، بفعل آثار تحرير وتنمية التجارة ، وتطور الإنتاج والهياكل السلعية للصادرات فى الدول العربية .

-------------------*

(القسم الثالث)

استعراض وتقييم المدخل التجارى للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى وانعكاساته على العمل الجماعى لتحرير التجارة العربية البينية

١- طبيعة دور المدخل التجارى فى التكامل الاقتصادى العربى :

(أ) من الحقائق الاقتصادية المسلم بها ،أن التجارة هى (محرك النمو) Trade is the engine of growth ، و(قاطرة الاستثمار) The locomotive of investment . ويحدث اتساع وتحرير السوق ومن ثم زيادة الاستثمار والإنتاج من خلال آلية (مضاعف الاستثمار) Investment multiplier ، حيث تؤدي زيادة الطلب إلى زيادة الطاقات الإنتاجية وقيام المشروعات الضخمة التي تفيد من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير (Economies of scale) ، وهذا يتطلب توسعات فى التمويل ، تخلق فرص استثمارات جديدة ، وفرص عمل متزايدة ، وتضاعف من حجم الطلب الكلى ، مما يغذى من جديد زيادة الإنتاج .

(ب) تتولد تباعا آثار الإنتاج الكبير ، وأهمها تحقيق وفورات داخلية وخارجية ، يترتب عليها خفض تكلفة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستوى القدرة التنافسية ، سواء فى السوق المحلية تجاه الواردات المثيلة أو البديلة ، أو فى السوق الخارجية للإنتاج الموجه إلى التصدير . يؤدى كل ذلك إلى آثار انتشارية فى الاقتصاد ككل ، من حيث تنشيط كافة الطاقات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى (السلعية والخدمية) ، بدءاً بالقطاعات المرتبطة بالتجارة .

(جـ) تنعكس أهم النتائج التراكمية لهذه التطورات من جديد ، على العمالة ، بتوليد وتكثيف فرص عمل جديدة تمتص البطالة ، ورفع مستوى كفاءة العمالة ، كما تنعكس على زيادة القيمة المضافة فى الاقتصاد الوطنى ، ورفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وخفض مستوى التضخم .

(د) فى حالة اندماج السوق المحلى فى كل دولة عربية مع الأسواق العربية المحلية الأخرى ، فى نطاق سوق واسعة عربية كبرى محررة ، تزداد معدلات نمو التجارة البينية ، من خلال الأثر التحويلى Trade Diversion effect، ثم الأثر الإنشائى Trade Creation effect لتحرير التجارة بين الدول الأطراف .

٢- انعكاسات وأسلوب عمل (المدخل التجارى) للتكامل الإقتصادى العربى على التبادل التجارى والإستثمار والعمالة فى الوطن العربى :

(أ) الانعكاسات على تطور التبادل التجارى :

* يشمل تفعيل المدخل التجارى فى المقام الأول ، إنجاز التحرير الكامل للتجارة ، بصورة فورية أو خلال فترة قصيرة ، للإفادة من أثر الدفعة القوية Big Push التي يحدثها التحرير فى حد ذاته .

* ينبغى تعزيز أثر التحرير التجارى ، برفع كفاءة التجارة العربية (الإجراءات ، السياسات ، المواصفات .. الخ) ، والتى تدعمها الهياكل الأساسية ذات العلاقة (أى الخدمات المساندة للتجارة : مثل موانئ ، نقل ، شحن ، تخزين ، تمويل ، وضمانات تصدير ، تعبئة وتغليف ، نظم معلومات ، جهود وترويج ودراسات تسويق ، تنشيط علاقات العمل بين المصدرين والمستوردين .. الخ) .

* يؤدى فتح وتوسيع السوق العربى وتنمية التبادل التجارى ، إلى إعادة هيكلة العرض والطلب العربى - العربى ، وتنمية الصادرات الى الأسواق ذات الطلب الإنتاجى والاستهلاكى على منتجات الدول العربية الأخرى ، وتزايد الطلب عليها ، فى ظل أوضاع تنافسية متكافئة وعادلة ، بين الإنتاج المحلى والمنتجات العربية بعضها البعض فى السوق الواحد .

(ب) الانعكاسات على تطور الاستثمار :

* يترتب على اتساع حجم السوق والمشروعات الإنتاجية والهياكل الأساسية المساندة ، ونمو الطلب على السلع العربية وزيادة القوة الشرائية ، وزيادة الطاقة الاستيعابية للسوق وفرص الربح ، ومن ثم حفز الاستثمار المحلى ، وجذب الاستثمار الخارجى العربى والأجنبى المصحوب بالتكنولوجيا المتقدمة ، للتوظيف فى قطاعات الإنتاج الموجه للتصدير إلى الوطن العربى ، اعتمادا على سوق عربية كبرى تضم (٢٥٠) مليون مستهلك .

* يرتبط بنمو الاستثمار والإنتاج الكبير ، التوسع فى التطبيقات التكنولوجية ، وبالتالى تحمل نفقات البحوث والتطوير الموجه لخدمة الإنتاج السلعى والخدمى .

* يؤدي ذلك إلى اتجاه الاستثمارات الإنتاجية ، إلى التخصص القائم على المزايا النسبية والتنافسية ومن ثم التوطن الصناعى والتشابك الإنتاجى ، الذى يقود بدوره الى المزيد من الاستثمارات ، وينعكس ذلك في مجمله على تعزيز فرص التكامل الاقتصادى بمفهومه الشامل .

* يدعم هذا الاتجاه بقوة ، تحسن مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلى وتطبيق اقتصاديات السوق والخصخصة ، ورفع كفاءة الاقتصادات القطرية فى مجملها ، مما يحسن من جاذبيتها للاستثمار ، ويؤدى من ثم إلى زيادة تدفقات رأس المال فى المنطقة العربية .

(جـ) الانعكاسات على تطور العمالة :

* يترتب على زيادة اندماج الأسواق والاقتصادات العربية ، ضرورة الاتجاه الي تحرير حركة العمالة ، للوفاء بالاحتياجات الإنتاجية ، ورفع نوعيتها بالتأهيل والتدريب ، بما يستجيب لاحتياجات الطلب على السلع .

* يؤدى ذلك إلى تحسين نمط سوق العمالة العربية ، وربما زيادة مستوى الاعتماد المتبادل والاكتفاء الذاتى فيها ، وإحداث التوازن والتفاعل المطلوب بين الاقتصادات كثيفة العمالة والاقتصادات نادرة العمالة ، ومرونة وتسهيل حركة العمالة بين الدول العربية .

* يساعد ذلك في النهاية على انخفاض واختفاء البطالة فى الاقتصادات العربية ، التى تتميز بأن ٥٠٪ على الأقل من السكان فيها فى سن العمل ، كما تؤدى زيادة مستوى التشغيل إلى زيادة القوى الشرائية العربية فى مجملها ، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات ، وبالتالى تغذية أثر مضاعف الاستثمار ... وهكذا .

٣- عرض وتقييم تجارب وإنجازات (المدخل التجارى) على صعيد العمل الجماعى لتحرير وتنمية التبادل التجارى العربى فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية :

(أ) اختار العمل الاقتصادي العربى المشترك ، فى إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعى ، قطاع التجارة للبدء به علي ساحة التعاون الاقتصادي العربى فى حقبة الخمسينات ، ممثلا فى اتفاقية

تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٤ ، ثم أعاد اختياره - بجانب قطا. الاستثمار - فى حقبة الثمانينات ، ممثلا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربيه عام ١٩٨١ .

وقد كانت نتائج تطبيق الاتفاقية الأولى (اتفاقية ١٩٥٤)محدودة للغاية ، بحكم محدوديه أحكامها وطبيعتها وآلياتها . وقد طرأ تحسن متواضع فى معالجة مدخل التجارة فى ظل اتفاقيه ١٩٨١ ، حيث تطورت أحكامها لتغطى مجالات أوسع ، مثل القيود غير الجمركية وأفضلية المنتجات العربية ، والحماية الخارجية الموحدة للسلع العربية .. الخ ، وقد جرى فى ظل هذه الاتفاقيه التحرير الكامل - دون مفاوضات تجارية - لتبادل كافة السلع العربية من المنتجات الزراعيه والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية . إلا أن أداء الاتفاقية ظل متواضعا للغاية ، بسبب ضعف آلياتها وانعدام روح الالتزام فى تطبيقها وبطء الانضمام إليها ، مما جعل انعكاسها على نمو وتطور التجارة العربية البينية - كمّا وكيفا - غير ملموس ، سواء بالمعيار المطلق (قيمة المبادلات البينية) أو النسبى (بالمقارنة بإجمالى التجارة الخارجية العربية) . وبذلك لم تكن لها فاعلية تذكر فى مجال التجارة .

(ب) أعاد العمل الاقتصادي العربى المشترك ، التأكيد بقوة على أهمية المدخل التجارى ، بصدور قرار القمة العربية عام ١٩٩٦ بشأن إقامة مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وتوجيه المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى الإسراع فى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشائها ، طبقا لجدول زمنى وخطة عمل .

وقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعى قرارا رقم ١٣١٧ فى دورته (٥٩) بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ ، يشتمل على (البرنامج التنفيذى) لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، تقام بمقتضاه وفى إطاره (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) . ويتركز جوهر البرنامج فى تطبيق بعض جوانب الاتفاقية ، المتعلقة بالتحرير الكامل للتجارة ، من خلال برنامج زمنى وخطة عمل ، يتم تنفيذهما على مدى عشر سنوات ، تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ .

(جـ) إذا كان مشروع (المنطقة) قد اختار أسلوب التحرير المتدرج بدلا من التحرير الفورى مع امكانية الاستثناء المؤقت لبعض السلع وظروف بعض الدول، إلا أنه يلاحظ أن (البرنامج التنفيذى لهذا المشروع ، لا يرقى الى التوقعات منه ، أو إلى المستوى الملائم الذى يستجيب لمتطلبات التكامل

الاقتصادى العربى ، بعد مضى قرابة نصف قرن من محاولات الاقتراب منه ، وبعد خمسة عشر عاما ضاعت من عمر اتفاقية ١٩٨١ ذاتها دون تطبيق فعال لها . ويرجع قصور البرنامج التنفيذى أو مشروع (المنطقة) إلي أسباب عديدة فنية وموضوعية وزمنية .

(د) يمكن إبجاز مظاهر وعناصر قصور وضعف مشروع منطقة التجارة الحرة العربية فيما يلى :

* طول الفترة المحددة لإنجاز المشروع ، بالمقارنة بنتائجه وأهدافه المتواضعة ، وهى فترة تضاف إلى (١٥) عاما تبددت فى الإخفاق فى تطبيق الاتفاقية ذاتها .

* عدم اشتمال البرنامج على الكثير من أحكام وأهداف الاتفاقية ، مثل الحماية الخارجية بالرسوم الجمركية الموحدة / والمعاملة التفضيلية للسلع العربية .

* اختيار أسلوب التحرير المتدرج بدلا من التحرير الفورى ، الذى تحتاج إليه التجارة والاقتصادات العربية ، لتوسيع أسواقها وتنمية صادراتها ، مع إمكانية الاستثناء المؤقت المحدود للسلع الحساسة لتى تتطلب حماية مؤقتة .

* التراجع عن التحرير الكامل الذى تحقق من قبل فى ظل الاتفاقية ، لمجموعات واسعة من السلع (الزراعية ، الحيوانية ، المواد الخام) ، وهى تمثل نسبة هامة من الهكيل السلعى للتجارة العربية الخارجية والبينية ، وإعادة هذه السلع الي التحرير المتدرج ، دون أى مبرر اقتصادي حقيقى .

* فتح الباب للاستثناءات الجماعية الواسعة من التحرير ، بالسماح لكل دولة بوضع قائمة استثناءات تقررها بمفردها ، لاستثناء السلع الزراعية فى مواسم إنتاجها ، من تحرير استيرادها أو اعفائها من الرسوم الجمركية . وهذا يزيد من إبعاد قطاع حيوى من التجارة العربية من دخول منطقة التجارة الحرة ، فضلا عن إهدار أهميته الحيوية للأمن الغذائي العربى ، وتجاهل قرارات وتوصيات عديدة صدرت علي مختلف المستويات العربية الجماعية ، تؤكد على أولوية تحريره .

* خلو مشروع (المنطقة) من أية إشارة إلى المرحلة أو المراحل التالية من مراحل التكامل الاقتصادي ، التي تلى مرحلة (منطقة التجارة الحرة) وهى مراحل : الاتحاد الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادى ، الاتحاد النقدى . علما بأن اتفاقية ١٩٨١ تشتمل على أساس

للاتحاد الجمركى (الحماية الجمركية ، الحد الأدنى من توحيد الرسوم الجمركية) . ويعنى ذلك انفصال (المدخل التجارى) عن عملية التكامل الاقتصادى العربى فى مجملها .

* يبدو أن ضعف بنية مشروع (المنطقة) ، كان هو الذى حدا به الي التأكيد على أنه : يجوز لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية ، الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج ، (تأكيدا لما ورد فى المادتين الثالثة والسابعة من الاتفاقية) .

* محدودية عدد الدول المنضمة إلى (المنطقة) والتى لا يتجاوز عددها (١٤) دولة من (٢٢) دولة عربية بعد مرور عام كامل على بدء نفاذها ، علما بأن فعاليتها تتوقف إلى حد كبير على شمولها لكل أو غالبية الدول العربية .

٤- عرض وتقييم تجربة وإنجاز (المدخل التجارى) على صعيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - السوق العربية المشتركة :

(أ) اختار المجلس أولوية المدخل التجارى للتكامل الاقتصادي ، حيث كان فى مقدمة القرارات الصادرة عن المجلس فى مستهل أعماله عام ١٩٦٤ ، القرار رقم (١٧) بإقامة (السوق العربية المشتركة) ، وما صدر بعد ذلك من قرارات لاحقة مكملة له . وقد صدر قرار آخر فى نفس التاريخ وموازى لهذا القرار الأساسى ، هو القرار رقم (١٩) بشأن خطوات إقامة اتحاد جمركى فى مرحلة لاحقة . وتمثل (السوق) فى طبيعتها وفى نطاق القرار رقم (١٧) والقرارات الأخرى المرتبطة به فيما بعد ، إقامة (منطقة تجارة حرة) بين الدول الأعضاء فى (السوق). وقد تم الانتهاء من إنجاز هذه المرحلة طبقا للبرنامج والجدول الزمنى المحددين فى القرار الأصلى ، وقرار التعجيل بإنشائها واختصار فترة الانتقال ، بحيث استغرقت ست سنوات (١٩٦٥ - ١٩٧٠) . وقد انضمت الي (السوق) سبعة دول فقط من الدول الأعضاء فى المجلس هى (مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، الجماهيرية الليبية ، موريتانيا ، اليمن) . والدول الثلاث غير المنضمة هى (دولة الامارات العربية المتحدة ، الصومال ، السودان) والدولة الرابعة وهى (فلسطين) تتخذ إجراءات الإنضمام .

(ب) يمكن تقسيم تجربة تطبيق (السوق) فى إطار المجلس بإيجاز فيما يلى :

* حققت (السوق) نتائج إيجابية واضحة فى رفع معدلات نمو التبادل التجارى بين الدول الأطراف ، بلغت ذروتها خلال العقد الأول من اكتمال مراحل (السوق)، أى الفترة

(١٩٧٠ - ١٩٨٠) - تتضح فى زيادة التجارة البينية لاعضائها بنسبة ١٣٥٩٪ ، حيث ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠

* تراجعت التجارة البينية فى حقبة الثمانينات ، بتأثير عوامل خارجية تتصل بالعلاقات العربية فى مجملها ، انعكست على الركود فى تطبيق (السوق) . ثم عادت التجارة البينية الي تحقيق بعض النمو (مطلقا ونسبيا) ، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ ، ثم ١١٩٦,٦ مليون عام ١٩٩٤ ، ثم ١٤٤٤,٤ مليون عام ١٩٩٥ . ويمثل الرقمان الأخيران نسبة هامة من التجارة البينية للدول الأطراف تتم فيما بينها ، بالمقارنة بتجارتها العربية البينية (٥٣,٨٪ عام ١٩٩٤ - ٤٥٪ عام ١٩٩٥) .

* يرجع التطور العكسى (الانكماشى) للتجارة البينية لدول السوق ، خلال حقبة الثمانيات ، إلى تعثر تنفيذ أحكام (السوق) ، وضعف الالتزام بأحكامها ، الأمر الذى أثر سلبا على مسيرتها وفاعليتها ، رغم اتساع فرص التجارة خلال هذه السنوات ، وتعاظمها أكثر خلال التسعينات ، وما وراءها ، بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية وفرص تمويل التجارة ، وتحرير التجارة الخارجية فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى ، وتوافر مصادر أكبر لتمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات على المستوى العربي ، وتحسن قنوات الاتصال التجارى ، من خلال المعلومات والمعارض والملتقيات الترويجية المختلفة ، إضافة إلى القرب الجغرافى للأسواق .

* اتخذ المجلس مؤخرا قرارات هامة بتفعيل (السوق) هو القرار رقم (١٠٩٢) الصادر عن الدورة (٦٨) الوزارية للمجلس ، والذى لفت الاشارة إليه ، وارد تفصيلا فى (القسم الرابع) من هذا التقرير . ويشتمل على الالتزام بالتحرير الكامل للتجارة فى ظلها ، وإيجاد آلية للمتابعة والتقييم لمسارات وأداء التطبيق ، و ينتظر أن تكون للقرار نتائج إيجابية فى المستقبل القريب .

* يدل على أهمية تجربة هذه (السوق) المصغرة فى إطار المجلس ، ودورها المستقبلى الممكن فى مسيرة التكامل الاقتصادي العربى ، أن القرار الاقتصادى الصادر عن المؤتمر البرلمانى العربى السابع ، قد أكد على ضرورة تعزيز هذه التجربة ، واتخاذ هذه (السوق) نواة وقاعدة ونقطة انطلاق لإقامة السوق العربية المشتركة الموسّعة مستقبلاً ، التى تشمل كافة الدول العربية .

-------------------*

(القسم الرابع)

قوة الدفع الجديدة للتكامل الاقتصادى العربى

البرنامج التنفيذى لتفعيل السوق العربية المشتركة

القائمة فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية

(عام ١٩٩٩ - عام ٢٠٠٢)

يعتبر صدور القرار رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣ عن الدورة (٦٨) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمثابة منطقة تحول وقوة دفع جديدة لانطلاق السوق العربية المشتركة ، القائمة منذ يناير ١٩٦٥ فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والتى كانت قد اكتلمت مراحلها (بعد تعجيل خطوات التطبيق) فى يناير ١٩٧٠ ، ثم شهدت التطبيق الكامل لأحكامها بين الدول الأطراف فيها (سبع دول : مصر ، الاردن ، العراق ، سوريا ، ليبيا ، اليمن ، موريتانيا) ، ثم تعرض التطبيق للركود من وقت لآخر لظروف تعود الى أوضاع العمل العربى المشترك وتقلبات العلاقات العربية ، وليس الى طبيعة الاتفاقية ومشروع (السوق) ذاتهما ،

ويدل صدور هذا القرار ، على تبلور وتجسيد رؤية عربية جماعية بين الدول الأطراف ، لدفع مسيرة تحرير التجارة العربية البينية واتخاذها أساساً لإنطلاقة جديدة للتكامل الاقتصادى العربى . واذا قدر لهذا القرار أن يحظى بالتطبيق الكامل والجاد ، فإنه سوف يعنى استئناف تجربة التكامل الاقتصادى فى زمن قصير ، وبناء جسر ونواة يعبر عليها التكتل الاقتصادى العربى الحقيقى نحو المستقبل .

وستكون أهم النتائج المبكرة لتطبيق القرار ، السماح للمدخل التجارى للتكامل ، الذى يمثل أهم القواسم المشتركة للمصالح الاقتصادية العربية ، أن يحدث أثره فى فتح الباب أمام مقومات وعناصرالتكامل الأخرى لتكوين قواسم مشتركة جديدة تتجسد مستقبلاً فى تدابير وانجازات جديدة ، على أصعدة الاستثمار وحركة رؤوس الأموال وتحرير أو تيسير حركة العمالة ، وترسيخ المواطنة الاقتصادية ، والتسيق التنموى والإنتاجى .

أولاً : عناصر القرار رقم (١٠٩٣) الصادر بتفعيل السوق العربية المشتركة من خلال برنامجها التنفيذي :-

أن تبدأ الاجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير (كانون ثان) ١٩٩٩ لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة فى كافة الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق المجلس ، وذلك بهدف استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجارى فيما بينها على مدى زمنى مناسب يتم خلاله إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية ، بحيث يطبق التحرير التدريجى على ثلاث مراحل كحد أدنى لشريح التحرير ، وحد أقصى للمدى الزمنى ، بما يمكن أى دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر اختصار مراحلها دون تجاوزها بإطالتها - ويتم ذلك على الوجه التالى :

١- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الاثر المماثل :

(أ) تخفيض نسبة ٤٠٪ (أربعون فى المائة) أول يناير " كانون ثان " عام ٢٠٠٠ ، وذلك من الرسوم المطبقة فى ١٩٩٩/١/١ .

(ب) تخفيض نسبة ٣٠٪ (ثلاثون فى المائة) أخرى أول يناير " كانون ثان " عام ٢٠٠١ ، بحيث يصبح إجمالى نسبة التخفيض ٧٠٪ .

(جـ) تخفيض نسبة ٣٠٪ (ثلاثون فى المائة) الباقية أول يناير " كانون ثان " عام٢٠٠٢ ، بحيث يتحقق الاعفاء بالكامل .

(د) العمل بشهادة المنشأ المقرة بجامعة الدول العربية المعتمدة فى البرنامج التنفيذى تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، ويكون ذلك مرتبطاً بتطبيق البرنامج التنفيذى للسوق العربية المشتركة ، مع تشكيل لجنة من مندوبى الدول الأعضاء فى السوق لوضع الصيغة المناسبة لأية بيانات اضافية لهذه الشهادة ، وذلك خلال ستة اشهر لعرضها على الدورة القادمة للمجلس مع وضع القواعد الرقابية التى تضمن سلامة التنفيذ وفقا لضوابط البرنامج التنفيذى للسوق .

(هـ) إيداع جداول التعريفة الجمركية المطبقة فى الدول الأعضاء فى السوق فى ١٩٩٩/١/١ والقوانين والقرارات والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل لدى الأمانة العامة للمجلس .

(و) تستثني الدول الأطراف الأقل نمواً المنصوص عليها فى البند السادس من البرنامج من البدء في التطبيق فى الموعد المحدد لحين اقرار المعاملة الخاصة التى ستتمتع بها كل دولة من هذه الدول على حده طبقاً لظروفها واحتياجاتها وفقا لقرار يصدره الاجتماع الوزارى لدول السوق .

٢- القيود غير الجمركية :

تلغى بالكامل فى موعد أقصاه أول يناير (كانون ثان) عام ٢٠٠٠ .

٣- تكليف الأمانة العامة بمتابعة سير التطبيق وفقاً للمعلومات والبيانات الدورية التى تتلقاها بناء على طلبها من الدول الأطراف . وتعد الأمانة العامة استبيانات محددة لهذا الغرض .

٤- تكليف الأمانة العامة بأن تطلب من المنظمات الاقتصادية العربية المشتركة ذات العلاقة والمنظمات القطرية المثيلة ومن خلال السادة مندوبى الدول الأطراف فى (السوق) موافاتها بمعلومات وبيانات منتظمة تحصل عليها من المصدرين والمستوردين ، والشركات الانتاجية التى تمارس هذا النشاط أيضاً ، فيما يتعلق بتأثر نشاطاتها بتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة وأسلوب ومسار التطبيق فى كل دولة .

٥- تكليف الأمانة العامة بتقديم تقرير سنوى مستقل الى اللجنة الجمركية وشئون تخطيط وتنسيق التجارة ومن ثم يعرض على المجلس الوزارى لدول السوق ، يشتمل على معلومات كاملة وتقييم شامل لسير تطبيق أحكام السوق .

٦- إنشاء (لجنة تنسيق) بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، تكون ضمن اللجان النوعية المنوط بها معاونة الاجتماع الوزارى الذى يختص بالاشراف على تنفيذ البرنامج .

٧- تكليف الأمانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الأعضاء لبحث امكانية إنشاء مؤسسات مالية ومصرفية وتجارية من شأنها تدعيم وتطوير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بما فى ذلك إنشاء مصرف للتجارة والتنمية وغرفة تجارية مشتركة على مستوى دول (السوق) .

ثانيا :- عناصر (البرنامج التنفيذي) لإستئناف تطبيق (السوق) والمعتمد بالقرار رقم (١٠٩٣) :

١- الأسس النظامية والقانونية للبرنامج التنفيذى .

٢- أهـــداف وطبيـعة البرنـامج التنفيـذى .

٣- قواعـــد عمـــل وآلـــيات البرنامـــج :

(أ) نفاذ البرنامج وآليات التنفيذ .

(ب) تطبيـق المعاملـة الوطنيـة .

(جـ) قـواعـــد المنشـــأ .

(د) الاستثناءات من تطبيق البرنامج .

(هـ) السـلع المحظـور استيرادها .

(و) المعاملة الخاصة للدول الأطراف الأقل نمواً .

(ز) آليـــة الانتســـاب .

(ح) المنافسة العادلة واجراءات الوقاية .

(ط) الجوانـــب الجمركيـــة .

(ى) العلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة /الجات .

(ك) المؤسسات الداعمة للتبادل التجارى فى نطاق السوق .

-----------------*

(القسم الخامس)

الخلاصة والاستنتاجات

نحو منظور استراتيجي قومي مستقبلي للتكامل والتكتل الاقتصادي العربي

أولاً : يبدو واضحا أن تشكيل الصورة المستقبلية لتطور الاقتصاد العربى ، فى اتجاه التكامل الجاد والفعال ، ودفع وتنمية العلاقات الاقتصادية العربية ، تتطلب جميعاً فى هذه المرحلة الدقيقة من ميسرة النظام الإقليمى العربى ، أن يمتلك الوطن العربى مشروعاً اقتصادياً قومياً حقيقا ، يكون قادراً على البقاء والنمو والتطور ، وتقديم الإجابة الصحيحة على الأسئلة التى يطرحها القرن الحادى والعشرين وما وراءه ، والاستجابة للمتغيرات والتطورات الاقتصادية الهائلة ، القطرية والدولية ، التى تفرض على الأمة العربية تحديات كبرى يتعين مواجهتها والتعامل معها ، من موقع الثقل الاقتصادى الجماعى .

ثانياً : ولاشك أن غياب مثل هذا المشروع الاقتصادى القومى ، سوف يبدد وقتاً ثمينا من الوطن العربى ، يضاف الى ما تبدد من قبل ، ويضيف فرصا جديدة ضائعة ، تنضم الى ماضاع من فرص من قبل ، فضلاً عن المكاسب الحقيقية التى تفوتها ، والخسائر التى تتكبدها ، والمخاطر التى تتعرض لها .

ثالثاً : ومن المؤكد أن الأداة الحقيقيه والمثلى لمواجهة هذه الأوضاع والاحتمالات ، هى أن يكون فى حوزة الأمة العربية والعمل الاقتصادي العربى المشترك ، الحكومى و غير الحكومى ، استراتيجية عليا واضحة الأهداف والمعالم . ومن المؤكد أن مثل هذه الاستراتيجية ينبغى أن تتجسد فى مشروع اقتصادى قومى للتكامل الاقتصادى ، ينطلق على درب التكل الاقتصادى ، فى طريق ذى اتجاه واحد لا رجعة فيه ولا نكوص عنه .

رابعاً : اذا كان هذا الطرح مطلوباً ، بل وتحتمه حقائق الأمور على أرض الواقع ، ودواعى المصلحة للخطوط العربية العليا ، ومتطلبات العصر الذى نعيشه ، والمستقبل الذى ينتظر الأجيال العربية القادمة ، فإنه يكون من الضرورى رسم تصور إطارى للخطوط الرئيسية لمثل هذا المشروع الاقتصادى القومى التكاملى ، الذى يمكن أن يتحرك الوطن العربى من خلاله نحو آفاق المستقبل ، على أساس

واقعى وعملى ، يستفيد من تجارب الماضى ، ويحقق أفضل المصالح القطرية والقومية فى المستقبل ويوفر للمشروع الارادة السياسية والركائز الاقتصادية الاساسية .

خامساً : خطوط رئيسية للمنظور الإستراتيجى :

١- يمكن أن ينطلق المشروع الاقتصادى القومى ، من وثيقة استراتيجية جديدة ملزمة ، تشتمل على (اعلان مبادئ ودليل عمل) ، يطرح للمناقشة على المستويات العربية المختلفة ، الحكومية وغير الحكومية وعلى المفكرين والخبراء الاقتصادين ورجال الأعمال والتنفيذيين ، والرأى العام العربى فى مجمله ، ثم يعرض على (مؤتمر قمة عربية قادمة) ، أو مؤتمر لرؤساء الحكومات العربية ، لبحثه وإصداره . وتلتزم به وتنبثق عنه لاحقاً ، مختلف خطوات التطبيق لتحويله الى خطوات واجراءات وتدابير تخرج الى حيز التنفيذ ، وتتحول الى حقائق على أرض الواقع بصورة مندرجة وواثقة ، وعلى امداد زمنية معقولة ، وفقاً لمبادئ استرشادية واضحة ، وخطط وبرامج عمل محددة ، وآليات نشطة وفعالة وجداول زمنية دقيقة وملزمة .

٢- من المعلوم أن مراحل التكامل الاقتصادى التى ينبغى أن يتحرك عليها هذا المشروع ، يجب أن تتدرج وفقاً للأسس الاقتصادية السليمة - على خمس مراحل - كما يلى : منطقة تجارة حرة ، اتحاد جمركى ، سوق مشتركة ، اتحاد اقتصادى ، اتحاد نقدى . ولايوجد ما يمنع اقتصادياً ومنهجياً وعملياً فى التجارب القائمة على أرض الواقع ، ما يمنع من تداخل انتقائى بين مرحلة من هذه المراحل الخمس يكون قد تم إنجازها بالفعل ، مرحلة أو أكثر من المراحل المستقبلية التى تطبق أجزاء منها كتمهيد لها ، وعلى مثل هذه الاستراتيجية أن توضح المسارات المختارة وأسلوب متطلبات انطلاقها وتطورها التصاعدى مستقبلاً .

٣- تحويل المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية / العربية المتخصصة ، إلى بيوت خبرة عربية حقيقية ، يشارك فى تمويلها وفى إدارتها وفى الإفادة من خدماتها ، كل من الحكومات والقطاع العربى الخاص .

٤- ضرورة دعم جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية المتخصصة بما يلزم من موارد وإمكانات لتمكينها من أداء رسالتها فى خدمة العمل العربى المشترك بمختلف مجالاته وقطاعاته .

٥- أهمية إطلاق قدرات القطاع الخاص العربية ، واستقطاب إمكاناته المادية والفنية للاسهام الكامل فى المشروع القومى للتكامل الاقتصادى ، لاسيما تحت الأوضاع الجديدة للتجانس الاقتصادى العربى فى ظل اقتصاد السوق ، وتقلص ثم زوال عقبة اختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية .

سادساً : مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى :

إن أى منظور استراتيجى لمستقبل التكامل الاقتصادى العربى يجب ان يرتكز على صيغة (السوق المشتركة) كحد أدنى له ، ولا يتوقف عند المراحل السابقة عليه والأدنى منه - ويتطلب ذلك ما يلى :

١- اعتماد صيغة (السوق العربية المشتركة) كهدف قادم يقع فى نقطة متوسطة على سلم مراحل التكامل الاقتصادى ، يلى مرحلتى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى ، ويسبق مرحلتى الاتحاد الاقتصادى والاتحاد النقدى .

٢- تبنى ما ورد فى القرار الاقتصادى الصادر عن المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى ، والذى نص على اعتبار السوق العربية المشتركة القائمة حالياً فى نطاق انفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، نواة وقاعدة للسوق العربية المشتركة الموسعة فى المستقبل ، والتأكيد على توفير الدعم السياسى والمادى والفنى الكامل لها ، لدفع مسيرة تطبيق اتفاقية الوحدة وقرار (السوق) والقرار رقم (١٠٩٢) .

٣- اعتماد (المدخل التجارى) كنقطة انطلاق وقاعدة ارتكاز لعملية التكامل الاقتصادى العربى ، لما يمثله هذا المدخل من قاسم مشترك للمصالح الاقتصادية العربية القطرية والجماعية ، وكمحرك للنمو وقاطرة للاستثمار ، وقوة جذب حافزة لتوظيف وتنمية حركة رؤوس الأموال العربية فى الوطن العربى ، وخلق فرص عمل جديدة ، ونشر وتوطيد لتكنولوجيات الإنتاج المتقدمة .. إلخ .

٤- ضرورة تطوير وتعجيل مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) القائم فى نطاق جامعة الدول العربية ، بما ينسجم مع الغايات المستهدفة من القرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة فى القاهرة فى يونيو / حزيران ١٩٩٦ ، بتعجيل الجدول الزمنى للمشروع ، والحد من

الاستثناءات من تحرير التجارة لكى لا تعوق المشروع برمته وتوسيع نطاق عضويته ليشمل كل الدول العربية ، والنص على اعتباره حلقة فى مشروع متتابع ومتكامل للتكتل الاقتصادى العربى ، يتصاعد نحو الاتحاد الجمركى والسوق العربية المشتركة مستقبلاً .

٥- ضرورة استيعاب مشروع (السوق) الكبرى تدريجيا ، لمشروعات التكامل الاقتصادى الجزئى بين مجموعات من الدول العربية ، والاتفاقيات الثنائية للتعاون وتحرير التجارة ... الخ .

-------------------*